الإدارة الجزائرية و الرقمنة و دورهما في تطوير الإستثمار

بلكعيبات مراد
جامعة عمار ثليجي الأغواط mo.belkaibat@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/10 تاريخ القبول: 2023/05/10 تاريخ النشر: 06/15 /2023

ملخص:

يهدف القانون إلى جعل الإدارة الجزائرية اكثر تطورا و تواكب التحولات و التحديات ، و منها الرقمنة كوسيلة لتلبية حاجيات الأشخاص و تنفيذ سياسة الإستثمار و بسرعة و شفافية و القضاء على البيروقراطية ، مما تجعل المستثمر أكثر آمان و ينجذب إلى الإدارة لطلب مشاريع الإستثمار و نصل الى نتائج منها : خلق ثروة و خلق مناصب شغل و جلب التكنولوجيا .

كلمـــات مفتاحيـــة: الرقمنـــة ، الإدارة الجزائريـــة ، المســـتثمر ، الحكومـــة ،التكنولوجيا .

Abstract:

The law aims to make the Algerian administration more developed and keep pace with transformations and challenges, including digitization as a means to meet the needs of people and implement the investment policy quickly and transparently and eliminate bureaucracy, which makes the investor more secure and attracted to the administration to request investment projects and get results Among them: creating wealth, creating jobs, and bringing in technology.

Keyword:

digitization, Algerian administration, investor, government, technology.

المؤلف المرسل: بلكعيبات مراد أستاذ التعليم العالي جامعة الأغواط : mo.belkaibat@lagh-univ.dz

مقدمة :

تشكل الإدارة العمومية الجزائرية واجهة السلطات العمومية و منفذة لسياسة الدولة و أخص بالذكر تحسين مناخ الإستثمار، حيث أن الإدارة العمومية تخضع لتوجيهات الحكومة و قوانين البلاد كقانون الإستثمار ، الذي هو يمنح ضمانات و حوافر للمستثمر ، و قانون متكون من فسيفساء من عدة قوانين .

تتأثر الإدارة الجزائرية بالمحيط السائد بها و التحولات الجارية الوطنية و الدولية و التطورات التكنولوجية الحاصلة ، و سادت فيها نظريات و وسائل جديدة من بينها إستعمالها للوسائل الإلكترونية كمورد عيني و بات لازما على المورد البشري التعاطي معها بإحترافية و تنظيم محكم ، و تبقى الإدارة الإلكترونية إنشغال الدول و انشغال الدولة بل الجميع و الإدارة العمومية ماهي الا جزء من مجموع المؤسسات مهما كان طابعها أو شكلها و حتى الأفراد في بيوتهم و المجتمع المدني عموما و إدخال الرقمنة كوسيلة تعامل فعال و القضاء على البيروقراطية .

و تعد الرقمنة إحدى المهام الجديدة المنوط بها و الصعبة المطروحات أمام الإدارات العمومية و إنتقالها من التعامل الورقي _الكلاسيكي_ إلى التعامل الإلكتروني ولذلك لخصوصيات متعددة و متشعبة و في ظل المنافسة و العولمة .

بات من الضروري في التعاملات الإدارية و حتى المرافق العامة الإقتصادية بل حتمية و مع التطور الحضاري و العلمي و التكنولوجيا و تنفيذا لخطة التنمية و تلبية حاجيات الأشخاص و المؤسسات و حل الأزمات و الصعوبات في ظل الديمقراطية و الشفافية و دولة المؤسسات ، و الجزائر ليست في منأ عن التعامل مع الرقمنة لانها ذات بعد عالمي .

تتنافس جميع دول العالم في منح المزيد من الضمانات و الحوافز و جعل هيئة عمومية بوسائل إلكترونية عامل تسهيل للمستثمر ، كما تساير و تُسير الإدارة العمومية وضعية جديدة و هي تكوين مواردها البشرية و توفير الهياكل و الوسائل لإعطاء أكثر فعالية و إحترافية .

كما اعتمد المشرع الجزائري على مقاربة وفقا لمقاربات واقعية و منطقية في حالات الثغرات القانونية أي عدم وجود نص يفصل في ذلك.

موضوع البحث و أهميته :

أصبح نظام الإدارة الإلكترونية من سمات التطور الإداري في وقتنا الحاضر حيث نلحظ تسارع الدول و الحكومات لتبني هذا ، و إدخاله ضمن دائرة التعامل مع الجمهور و الموظفين تحقيقا لنهضتها الإدارية و تخطيطها الإداري السليم ، و حتى يكون نظامها الإداري منسجما مع التطورات الإلكترونية الأمر الذي يؤدي إلى خلق

الثقة لدى الجمهور في وجود إدارة حديثة تلبي خدماتهم و تتولى تنفيذ معاملاتهم بصورة متحضرة .[1]

تكمن أهمية البحث في كون أن العلاقات المؤسساتية هي علاقة مستمرة و دائمة عملا بمبدأ دوام سير المرفق العام و تهتز بفعل الخصومات الناشئة عن اختلاف وجهات النظر و هيمنة الإنسان و تركيبته الحياتية مع ثغرات القانون .

إعتمدت المنهج الوصفي مع تحليل المعلومات تمكنا من تحليل الوضع الاشكالية و الإختلالات مع تثمين الجهود الحالية و مدى تقدم الموضوع .

الإشكالية التي نطرح : .

" كيف تساهم الرقمنة في تطوير الإستثمار و التقليل من بطىء الإجراءات و تحقيق العدل و الإنصاف ؟".

ما مدى قابلية الإدارة الجزائرية في الدخول إلى عصر الرقمنة في تقديم خدماتها العمومية دون اللجوء إلى الإدارات ؟

إختياري للموضوع لم يكن اعتباطا بل ساهمت فترة جائحة كورونا فيما يتعلق بتقديم الخدمات و الأداء الوظيفي و ما تحتم على المستثمرين و الموظفين بل و المواطنين و المهنيين على ملازمة بيوتهم و بطبيعة الحال عدم التقدم للمؤسسات العمومية المعنية بمشروع الإستثمار لقضاء حاجياتهم ، و حتى يتعين على الإدارة العمومية واجب التقليل من عدد الموظفين لذلك شكلت مسألة الرقمنة حقيقة و جوهر النشاطات ...

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الجزائرية الإلكترونية .

نطرح سؤال : هل مجرد فتح صفحات الإلكترونية أو فتح موقع إلكتروني أو صفحة التواصل الإجتماعي نقول أننا نعتمد على الإدارة الإلكترونية ؟

نجيب على أنه لا تكفي بل العمل نشاط إداري بإحترافية و تكنولوجيا بمنصة رقمية و موقع المؤسسة و موقع القطاع .

من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية عملت الحكومة الجزائرية في خطتها على تعزيز التكنولوجيا كمورد أساسي للمشروع الإستثماري و هذا ما نصت الفقرتين 04 و 05 من المادة 02 من قانون الإستثمار على أنه : " ..._ إعادة الأفضلية لتحويل التكنولوجي و تطوير الإبتكار و إقتصاد المعرفة .

_ تعميم إستعمال التكنولوجيات الحديثة ."[2]

---

[1] ياسر محمد عبد السلام رجب ، دور الإدارة الإلكترونية في مواجهة الجرائم السيبرية ، من أعمال مؤتمر القانون و التكنولوجيا ، الجزء الأول ، ديسمبر 2017 ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، مصر ، ص 745 .

[2] القانون رقم 22_18 ، المؤرخ في 28 جويلية 2022 ، المتعلق بالإستثمار ، الجريدة الرسمية العدد 50 المؤرخة في28 جويلية 2022

المطلب الأول : تطبيق الرقمنة

تقوم الإدارة الجزائرية بتطبيق الرقمنة التي نتحول من بيئة ورقية إلى بيئة إلكترونية ، و حتى التعامل الإداري مع المواطن و العون الإقتصادي و ممثل السلطات العمومية و الإدارات الأخرى يكون تعامل إلكتروني ...

فالرقمنة هي أن يقوم المواطن بإنجاز خدماته الإدارية او المرفقية عن بُعد عبر الوسائط الإلكترونية ، و يتحصل على مبتغاه من ذلك الوسائط ، بداية من الطلب إلى الرد .

كما هي عملية نقل أو تحويل البيانات إلى الشكل الرقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي ، و في نظم المعلومات عادة ، ما يشار إلى الرقمنة على أنها تحويل النص المطبوع إلى إشارات ثنائية بإستخدام وسيلة المسح الضوئي لإمكان عرض النتيجة على شاشة ، و في الإتصالات عن بعد يقصد بالرقمنة تحويل الإشارات التناظرية إلى إشارات رقمية نابضة ، و في علم المكتبات و المعلومات يقصد بالرقمنة عملية إنشاء نصوص رقمية من الوثائق التناظرية .[3]

يقول رئيس تجمع الجزائريين الناشطين في مجال الرقمنة في تصريح لشروق " الرقمنة تعني إلغاء الوثائق في إيداع الملفات و وقف إستخدام الورقة و القلم على مستوى الإدارات ، و اللجوء بدلها إلى الإعتماد على المعطيات الإلكترونية و إتمام العمليات المختلفة عبر تصنيفات النت .[4]

و من أجل تسريع الإجراءات و وضوحها و القضاء على البيروقراطية وضعت الدولة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار منصة رقمية و هي تسجيل المستثمر لمشروعه في المنصة دون التنقل إلى مقر الوكالة بإعتبارها إدارة جزائرية جوارية للمستثمر .

تكلف هذه الوكالة بالتنسيق مع الإدارات و الهيئات المعنية بما يأتي :

_ ترقية و تثمين الإستثمار في الجزائر ، و كذا في الخارج و جاذبية الجزائر بالإتصال مع الممثليات الدبلوماسية و القنصليات في الجزائرية بالخارج .

_ إعلام أوساط الإعلام و تحسيسهم .

_ ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر .

_ تسجيل ملفات الإستثمار و معالجتها .

_ مرافقة المستثمر في إستكمال الإجراءات المتصلة بإستثماره .

_ تسيير المزايا ، بما فيها تلك المتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ إصدار هذا القانون .

---

[3] محمد فتحي عبد الهادي ، رقمنة الدوريات العربية ، مشروع رقمية الدوريات بدار الكتب المصرية ، نموذجا مجلة مكتبة فهد الوطنية ، مجلد 17 ، العدد 02 ، نوفمبر 2011 ، ص02،ص03 .

[4]. www.echoroukoline.com ; le 09 avril 2023 a 10 h

_ متابعة مدى تقدم المشاريع الإستثمارية ."[5]

نتناول هذا المطلب في الفرعيين:

الفرع الأول : خصائص الرقمنة

خصائص الرقمنة على النحو الآتي :

_ غير ورقية (صفر ورقة) : ساهمت في دوام سير العمل الحسن و العادي خاصة في أزمات إستثنائية كجائحة كورونا أو أزمة طبيعية كالقوة القاهرة .

_ أنها إدارة دون مكان .

_ أنها إدارة دون زمان : لا تتقيد بمدة العمل القانونية و لا أيام العمل بل تعمل في أي وقت و تستجيب بسرعة لطلبات المواطنين و عموما الأشخاص و توجيهات السلطات العمومية .

الفساد

_ دقة المعلومة .

_ تتنافى مع الفساد و الغش .

_ تظهر حقيقة العمل أو حقيقة الشخص .

_ الصدق و المصداقية .

_ التدخل السريع و الفعال .

_ المرونة في التعامل .

_ تكرس القدرة على سرية المعلومات و الخصوصية .

الفرع الثاني : تقييم الرقمنة

نقسم تقييم الرقمنة على النحو الآتي :

أولا: الإيجابيات

_ تسمح الرقمنة بالتجاوب السريع و الفعال مع المتعاملين سواء كانو مستهلكين أو موظفين أو طلبة أو متربصين أو تلاميذ أو عمل حر و المواطنين عموما و حتى مع الإدارة الوصية و المؤسسات الأخرى .

_ تحارب مظاهر الفساد و الرداءة و التعسف و المحسوبية .

_ تشجع الكفاءة و الإبتكار و الإجتهاد و الجدارة .

_ مكافحة جور الإدارة و البيروقراطية .

_ توفر الجهد و الوقت .

_ تقلص من الأعباء المالية من مستحقات مالية للموظفين و هياكل و معدات .

_ تخزين مصادر المعلومات و ارشفتها .

[5] القانون رقم 22_18 ، المرجع السابق .

_ إرساء مبادىء الشفافية و الديمقراطية التشاركية و دولة الحق و القانون و دولة المؤسسات ..

_ تحد من الفقر و تكافىء فرص الطبقات و العمل على المساواة و الإنصاف .

_ الخروج من دائرة القوقعة و العزلة إلى فضاء مندمج مع المواقع و البرمجيات الأخرى .

ثانيا : سلبيات

_ عدم الإرتجالية و التسرع .

_ عقلنة الإستخدام و منهجية صحيحة .

_ حقوق مهنية و إجتماعية نظير العمل بالرقمنة .

_ توفير الهيكل و المعدات الخاصة بالرقمنة .

_ ضعف في مناطق تدفق الأنترنيت .

المطلب الثاني: تطبيق الرقمنة في الإدارات المكلفة بالمشاريع الإستمارية .

تنفيذ لقرارات الحكومة و مواكبة لتطورات الحاصلة في العالم و تداركا لتاخر المسجل منذ سنة 2005 تاريخ الإعلان عن رقمنة الإدارة و مرور بإحتشام الى ان جائحة كورونا أحدثت تحولا عميقا في قبول الرقمنة كحتمية لا مفر منها و إزالة معوقات العقار و دراسة جدوى المشروع عملا بذلك ، نصت الفقرة الثالثة من المادة 06 على أنه : " توضع المعلومات التي تتعلق بتوفر العقار تحت تصرف المستثمر من طرف الهيئات المكلفة بالعقار ، لاسيما من خلال المنصة الرقمية للمستثمر ."[6] من خلال ذلك يعرف المستثمر نوع العقار و نمط الحصول عليه و الجهة و باعتباره موردا اساسيا في المشروع .

فلا تعمل جميع المسائل الإدارية و الخدمية بوسائل يدوية بل بوسائل الرقمنة و هي رقمنة جميع المراحل المسائل الإدارية و هذا لا يعني إقصاء الإدارة التقليدية بل تستمر في ذلك إنما تطور عملها نحو الأفضل للإستجابة الفعالة و السريعة لمتطلبات العصر و حاجيات المستثمر و خطة الحكومة ، و هذا بالتقليل من عمل الإدارة التقليدية التي تعتمد أكثر على الموارد المالية و الموارد البشرية بخلاف الإدارة الإلكترونية التي تنقص أعباء تلك الموارد ، غير أنه من الضروري الحفاظ على الأرشيف الورقي لرجوع إليه عند الحاجة .

يتم تسجيل المشروع عبر الوسيلة الإلكترونية لدى الوكالة ، و هذا ما نصت عليه المادة 23 من قانون الإستثمار على أنه : " تنشأ منصة رقمية للمستثمر يسند تسييرها إلى الوكالة ، تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة لاسيما منها فرص الإستثمار في الجزائر ، و العرض العقاري و التحفيزات و المزايا المرتبطة

[6] القانون رقم 22_18 ، المرجع السابق .

بالإستثمار و كذا الإجراءات ذات الصلة .
و تسمح هذه المنصة الرقمية المتصلة بينيا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات و الإدارات المكلفة بالعملية الإستثمارية بإزالة الطابع المادي من جميع الإجراءات و القيام بواسطة الأنترنيت بجميع الإجراءات المتصلة بالإستثمار .
و تشكل المنصة الرقمية أيضا أداة توجيه و مرافقة للإستثمارات و متابعتها إنطلاقا من تسجيلها و أثناء فترة إستغلالها ."[7]

المبحث الثاني : مظاهر و آفاق الإدارة الإلكترونية .

نص مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية في مجال التحول الرقمي للإدارة العمومية على النحو الآتي :" يشكل التحول الرقمي للإدارة العمومية ضرورة حتمية لتحسين جودة خدماتها و علاقاتها مع المرتفقين . و في هذا الإطار و إستنادا إلى المكاسب المسجلة أصلا في هذا المجال ، ستعمل الحكومة على بروز حوكمة إلكترونية ، من خلال تعميم التعريف الوطني و تسريع إنشاء شبكة الأنترنيت الحكومية ، و مركز البيانات الحكومي ، بالإضافة إلى إنشاء بوابة إلكترونية حكومية تسمح بولوج موحد و أسرع إلى الخدمات العمومية التي تقدمها مختلف الإدارات...[8]

تتسم الإدارة الجزائرية بخضوعها لنظام الإداري مهيكل من أعلى سلطة رئاسة الجمهورية إلى أدناها في البلدية أو مؤسسة عمومية ، و كثيرا ما تأثرت بالتوجه السياسي أو التوجه القانوني للدولة ، فالإدارة الجزائرية واجهة الحكومة بل جميع سلطات الدولة الثلاثة :" التنفيذية و التشريعية و القضائية " بانتهاجها نظام الحكومة الإلكترونية تقود قاطرة الإصلاح الإداري و الرامية الى تنفيذ خطتها التنموية و مرافقة النشاطات الإستثمارية .

يتضمن نظام الحكومة الإلكترونية قيام الإدارة العامة بوظيفتها المتمثلة بالنشاط الإداري الإلكتروني بشكل كلي أو جزئي ، فإن الإدارة العامة بلا شك ستوظف شبكة الأنترنيت بما لها من مزايا تفوق الوصف في القيام بمهامها الأمر الذي أدى إلى بروز مصطلحات جديدة كالعقد الإداري الإلكتروني و القرار الإداري الإلكتروني [9].

---

[7] القانون رقم 22_18 ، المرجع السابق .
[8] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، سبتمبر 2021 .
[9] د/ حمدي القبيلات ، قانون الإدارة العامة الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، سنة 2014 ، ص 01 .

مع التطور التكنولوجي مع وسائل الإتصال و الإعلام و المعاملات الإلكترونية بات من الضروري بل المؤكد مواكبة الإدارة هذا التطور مما يساهم في بعث نشاطها و تحسين الأداء و محاربة البيروقراطية .

نتناول هذا المبحث في المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : مظاهر الإدارة الإلكترونية

إن الإدارة الإلكترونية شأنها في ذلك شأن أي مشروع أو برنامج آخر تحتاج إلى تهيئة المناسبة و المواتية لطبيعة عملها كي نتمكن من تنفيذ ماهو مطلوب منها ، و بالتالي تحقق النجاح و التفوق ، و إلا سيكون مصيرها الفشل ، فالإدارة هي ابنة بيئتها تؤثر و تتأثر عناصر البيئة المحيطة بها و تتفاعل مع كافة العناصر السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و تكنولوجية .[10]

هناك من يرى أن فيه تداخل بين الإدارة الإلكترونية و الحكومة الإلكترونية و الحقيقة أن المفهومين من طينة واحدة و لا فرق بينهما فكلاهما تعمل على تحقيق حاجيات الأشخاص و تقديم الخدمات العمومية عن بعد .

تعد الحكومة الإلكترونية طرحا ثوريا في مجال القانون العام لتعلقه بنظم الإدارة و تأثيره المباشر على الدولة في شتى مرافقها العامة التي يلزم خضوعها للسلطة العامة من خلال حق التوجيه و الإشراف و الرقابة في كل ما يتعلق بإنشاء المشروع و تنظيمه و إلغائه و لا يأتي ثماره إلا من خلال النظام القانوني الخاص بأي تطبيق هذا القانون يأتي نتيجة صفة المرفق العام للمشروع و لا يعتبر عنصرا من عناصره .[11]

الفرع الأول : المتابعة الإلكترونية كمدخل لتجديد الإدارة و تطويرها .

يشهد العالم ثورة في مختلف المجالات و دخول الانترنيت إلى البيوت و مقرات المؤسسات في جميع دول العالم الذي بفضل الإنترنيت أصبح قرية ..و تأثر و ينخرط في هذا المسار و إن قلنا أن مواكبة لذلك .

يندمج علم الإدارة في مفهوم الأداء الإداري و تقنيات الإستقبال إلى أكبر طرق مرنة و حديثة ...

---

[10] نبيلة عبد الفتاح قشطي ، التكنولوجيا و نظم الإدارة و الحكم في الدولة ، من أعمال مؤتمر القانون و التكنولوجيا ، الجزء الأول ، ديسمبر 2017 ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، مصر ، ص 727 .

[11] طارق عبد الحميد توفيق سلام ، الرقابة الإلكترونية و أثرها في تحسين أداء الموظف العام ، دراسة مقارنة ، من أعمال مؤتمر القانون و التكنولوجيا ، الجزء الأول ، ديسمبر 2017 ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، مصر ، ص 630 .

فالإدارة العمومية هي مجموعة مرافق عامة و يفرض عليها التكيف حتى مع الطرق و الأساليب و تحافظ عليها و الإستعداد الكامل من المورد الإلكتروني .

تسمح الرقمنة للوكالة بمرافقة أكثر للمستثمر دون تدخل في عمله و لا حياد سلبي إذا وقع في صعوبات و مشاكل مشروع و تتبع مشروعه و مدى تقدمه و متابعته .

لا يمكن للإدارة العمومية رفض الرقمنة ، التي لا مفر من التعامل معها ، و المقصود أن نتحدث عن الإدارة الإلكترونية و على سنوات طوال في مختلف مسائل تقنيات حديثة و في سبيل دفع الحكومة و تقديم خدمات ، حيث وجهت الحكومة عدة تعليمات بتطبيق منصات رقمية و ادخلت المنصة الرقمية في مسائل قانون الإستثمار ، حينما يريد المستثمر تسجيل مشروعه ، و نجد العديد من منصات رقمية في مجالات تسجيلات التربية و التعليم و البطاقية الوطنية لسكن ...إلخ .

الفرع الثاني : دور الرقابة الإلكترونية على أداء الموظف العام

منح القانون صلاحيات للإدارات المعنية إختصاص الرقابة و المتابعة كالوالي على رأس القطاعات و مصالح وزارة المالية المركزية و الخارجية (ولائية) و الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار .

و تشكل الرقمنة أداة فعالة و ناجعة تكشف نوايا الشخص و مساره و سيرته من خلال متابعة المشروع و قاعدة البيانات و المعلومات .

كما تجعل من الموظف اكثر حيوية و جدية في تعاطي مع المواضيع ذلك أن الرقمنة تتيح له جميع الإمكانيات و تتنافي مع الركود و التعسف و الإنحراف .

المطلب الثاني : آفاق الإدارة الإلكترونية .

الرقمنة ليست موضة بل أداة للإدارة الجزائرية بل رقمنتها بحاجة الى كفاءة و مهارة مستقيمة و الإدارة تتعايش مع كل كما هو متطور و مرن لإن أصلا هي واسطة بين الدولة و المجتمع المدني و المستثمر .

و تسمح بالعمل بالشفافية و الإنصاف و تدارك التأخر و تلبية حاجات الأشخاص عموما و حاجات الموظف و المستثمر خصوصا .

و تتيح توفير ظروف الراحة و ربح الوقت و خدمة المستثمر و تخدم الدولة المستقبلة للمشاريع .

و تصبح قاعدة معطيات و بيانات فعالة على المستوى الإدارة الجزائرية و إحصائيات على مستوى بنية تحتية معلوماتية .

و من أجل ذلك تجنب جلب وثائق عمومية و من خلال تعريف ذاتي وطني لجميع القطاعات الحكومية ..،كما يتعامل المستثمر من بيته أو مكان عمله مع الإدارة العمومية التي تخاطبه .

كما أن رقمنة الإدارات هو ورقة طريق لإقتصاد المعرفة و منافسة حول صراع المعلومات في العالم ، و الجزائر تملك كل مقومات لنهوض بإقتصاد قوي و كفاءات .

خاتمة

دخلت الإدارة الإلكترونية عهدا جديد هذا العهد ، ذات بعد عالمي و عالي المستوى و محي بالترسانة القانونية مما زاد من حدة الإحتجاجات و النزاعات ، مما يقلص العبء على سلطات الدولة مع كثرة الطعون ومشاكل التنفيذ.

وعليه فان السلطات العمومية مطالبة مرة أخرى بتعديل كبير لقانون الإدارة الإلكترونية لوضع حد لتخلف والعب الكبير الملقى على ميزانية الدولة ناهيك عن النفقات التي تسببها ونحن في زمن ترشيد النفقات والحكم الراشد.

النتائج المتوصل كالآتي :

_ الرقمنة مفروضة لا مفر منها .
_ رفض الرقمنة يعني رفض القانون و سياسة الدولة .
_ الرقمنة تساهم في السرعة و الحقيقة و المصداقية .
_ الرقمنة تكافح الفساد و الركود ..
_ الرقمنة تقلص الأعباء و النفقات .

نقترح كالآتي :

1_ وضع نصوص قانونية قانون الرقمنة .
2_ مواكبة القانون للمعطيات الجديدة من تكنولوجيا إلكترونية و تفعيل النشاطات عن بعد .
3_ توفير الهياكل و إحداث مصلحة لرقمنة في كل مؤسسة .
4_ القيام بدورات تدريبية و تكوينات للموارد اليشرية .
5_ فتح تكوين متخصص يسمى الرقمنة في قطاعات التكوين و التعليم المهنيين و التعليم العالي .
6_ توفير الموارد المالية اللازمة بما فيها المقابل المادي لكل من يتعامل بالرقمنة كمنحة الرقمنة .
7_ تعزيز البحث العلمي في موضوع الرقمنة .
8_ منظومة مركزية تابعة للوزير الأول تشمل رقمنة كل القطاعات الحكومية .
9_ تعزيز الضبطية القضائية و إجراءات مكافحة الجريمة الإلكترونية .
10_ تكوين المكونين في مجال الرقمنة .

قائمة المراجع:

[1]_ ياسر محمد عبد السلام رجب ، دور الإدارة الإلكترونية في مواجهة الجرائم السيبرية ، من أعمال مؤتمر القانون و التكنولوجيا ، الجزء الأول ، ديسمبر 2017 ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، مصر .

[2]_ القانون رقم 22_18 ، المؤرخ في 28 جويلية 2022 ، المتعلق بالإستثمار ، الجريدة الرسمية العدد 50 المؤرخة في28 جويلية 2022

[3]_ محمد فتحي عبد الهادي ، رقمنة الدوريات العربية ، مشروع رقمية الدوريات بدار الكتب المصرية ، نموذجا مجلة مكتبة فهد الوطنية ، مجلد 17 ، العدد 02 ، نوفمبر 2011 .

[1]. www.echoroukoline.com ; le 09 avril 2023 a 10 h

[4]_ بيان مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، سبتمبر 2021 .

[5]_ نبيلة عبد الفتاح قشطي ، التكنولوجيا و نظم الإدارة و الحكم في الدولة ، من أعمال مؤتمر القانون و التكنولوجيا ، الجزء الأول ، ديسمبر 2017 ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، مصر .

6_طارق عبد الحميد توفيق سلام ، الرقابة الإلكترونية و أثرها في تحسين أداء الموظف العام ، دراسة مقارنة ، من أعمال مؤتمر القانون و التكنولوجيا ، الجزء الأول ، ديسمبر 2017 ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، مصر .

[7]_ د/ حمدي القبيلات ، قانون الإدارة العامة الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع عمان ، الأردن ، سنة 2014 .